وزارة الشؤون الخارجية
والتعاون الإفريقي
والمغاربة المقيمين بالخارج

KINGDOM OF BELGIUM
Federal Public Service
Foreign Affairs,
Foreign Trade and
Development Cooperation

إعلان مشترك

المملكة المغربية - مملكة بلجيكا

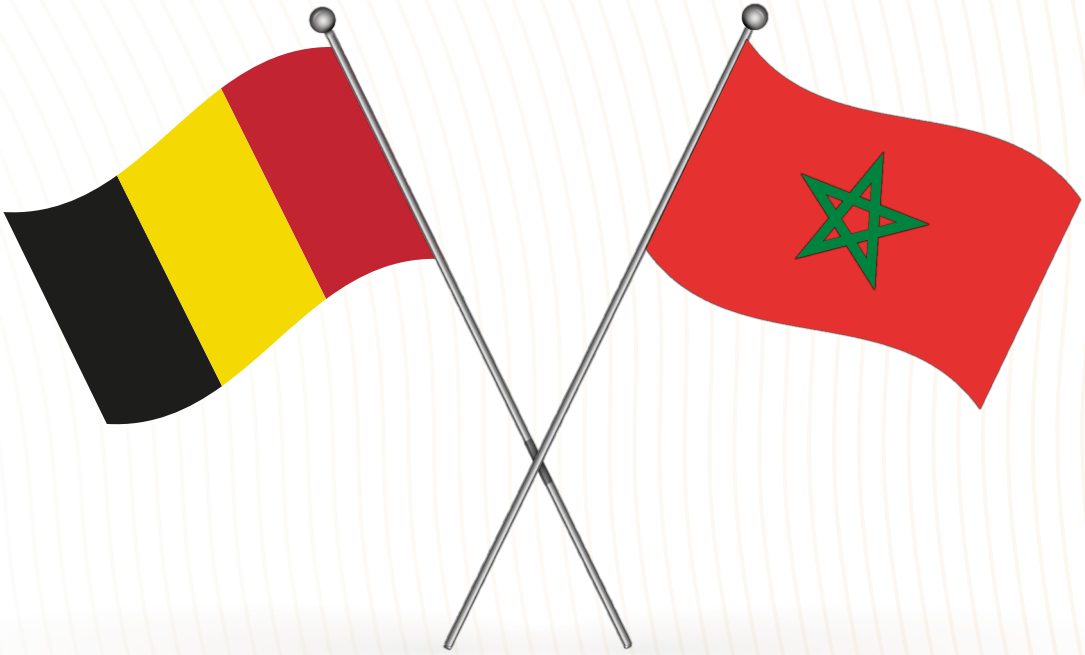

الرباط، 20 أكتوبر 2022

1. استقبل وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، السيد ناصر بوريطة، اليوم الخميس 20 أكتوبر 2022، بالرباط، وزيرة الشؤون الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية والمؤسسات الثقافية الاتحادية بمملكة بلجيكا، السيدة حاجة لحبيب، التي تقوم بزيارة عمل إلى المملكة المغربية.

2. وأجرى الوزيران مباحثات مثمرة، حيث شددا على الأهمية التي يكتسيها إرساء علاقة استراتيجية بين المغرب وبلجيكا.

3. نوه الوزيران بالصداقة والتقدير الكبيرين بين الأسرتين الملكيتين في المملكة المغربية ومملكة بلجيكا.

4. تشيد بلجيكا بالإصلاحات التي قام بها المغرب، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، على مدى العقدين الماضيين، من أجل مجتمع واقتصاد مغربيين أكثر انفتاحا وديناميةـ.

5. أكد الوزيران التزامهما بتعزيز الحوار والتعاون، مجددين التأكيد على إرادتهما المشتركة من أجل مواصلة تعميق العلاقات بين المملكتين، وذلك بهدف إقامة شراكة استراتيجية ترقى إلى مستوى التطلعات والإمكانات القائمة بين البلدين لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

6. وفي هذا السياق، اتفق الوزيران على عقد حوار سياسي منتظم وهيكلة الشراكة البلجيكية-المغربية في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، لاسيما فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري والطاقات المتجددة والأمن والعدالة والهجرة وإعادة القبول والتعاون الثقافي، والذي من شأنه أن يفضي إلى عقد الدورة الثالثة بالرباط، للجنة العليا المشتركة للشراكة المغربية-البلجيكية.

7. وبعد أن نوها بانتخاب المغرب وبلجيكا بمجلس حقوق الإنسان، ناقش الوزيران مواضيع التعاون المحتملة، مؤكدين على إرادتهما لمواصلة الحوار بشأن القضايا المرتبطة بالدفاع عن حقوق الإنسان، ولاسيما تعزيز حقوق النساء والأطفال، ومحاربة جميع أشكال التمييز، وكذا مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

8. جدد الوزيران دعمهما والتزامهما بتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، مرحبين باعتماد الشراكة الخضراء بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والتي ستوفر إطارا ملائما لتطوير شراكة قوية بين الطرفين.

9. وبعدما ذكَّرا بالنجاح الذي حققته البعثة الاقتصادية، التي ترأستها صاحبة السمو الملكي الأميرة أستريد، سنة 2018، جدد الوزيران التأكيد على إرادتهما في تعزيز وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية، بروح من الشراكة

التي تعود بالنفع المتبادل، لاسيما في مجالات الانتقال الطاقي والهيدروجين الأخضر والاقتصاد الدائري والاقتصاد الأزرق والرقمنة والصحة.

10. كما أكد الجانبان تطلعهما إلى مواصلة تطوير علاقاتهما الاقتصادية والتجارية، من خلال تشجيع المقاولات البلجيكية على استكشاف فرص استثمارية جديدة بالمغرب، في أعقاب القانون المغربي الجديد حول الاستثمار، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار تعاون تجاري ثلاثي بين المغرب وبلجيكا وإفريقيا.

11. وأشار الوزيران إلى دينامية التعاون بين البلدين على مستوى الجهات والجماعات، والتي تضطلع بدور هام في مواصلة توطيد التعاون بين المغرب وبلجيكا.

12. وبعدما بحثا تحديات ورهانات الهجرة في جوانبها المتعددة، اتفق الجانبان على تكثيف وتعزيز التعاون في مجال الهجرة من قبيل العودة وإعادة القبول ومكافحة الاتجار بالبشر. وأشاد الوزيران بإحداث مجموعة مشتركة مغربية-بلجيكية مكلفة بالهجرة، والتي من المزمع أن تعقد اجتماعها الأول قبل متم سنة 2022. إن المكافحة المشتركة ضد الهجرة غير النظامية، تتطلب مساطر مختصرة وأكثر نجاعة فيما يتعلق بتحديد وإعادة الأشخاص الذين لا يحق أو لم يعد يحق لهم الإقامة، بمن فيهم أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد النظام العام، أو فيما يتعلق بنقل الأشخاص المحكوم عليهم لقضاء عقوبتهم في بلدهم الأصلي.

13. التزم الوزيران بتحسين التعاون في مجال العدالة، لاسيما فيما يتعلق بالتنفيذ الفعلي للاتفاقية المبرمة بين مملكة بلجيكا والمملكة المغربية بشأن مساعدة الأشخاص المعتقلين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم إلى وطنهم، الموقعة ببروكسل بتاريخ 7 يوليوز 1997، ولبروتوكولها الإضافي الموقع بالرباط بتاريخ 19 مارس 2007. كما أعربا عن دعمهما لعقد اجتماع، قريبا، بين السلطات المركزية للبلدين، وذلك بهدف التنفيذ الفعلي للالتزامات المتضمنة في هذه الاتفاقية.

14. وفي مجال العدالة أيضا، اتفق الوزيران على مواصلة المفاوضات حول مراجعة معاهدة المساعدة القضائية المتبادلة، ولاسيما حول توسيع نطاق تطبيق هذه المعاهدة.

15. وأبرز الوزيران المصلحة المشتركة للمغرب وبلجيكا في تعزيز التعاون الثنائي الوثيق لمواجهة التهديدات التي تمس الأمن الوطني والدولي، لاسيما الجريمة العابرة للحدود والإرهاب. وفي هذا السياق، رحب الجانبان بدخول اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب حيز التنفيذ، والتي تشكل أساسًا متينًا لتكثيف التعاون الأمني بينهما.

16. أكد الوزيران دعمهما للسلم والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، مؤكدين التزامهما الخاص بمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والذي يعد أمراً أساسيا من أجل أمن واستقرار المنطقة الأورومتوسطية.

17. وعبر الوزيران عن قلقهما العميق، إزاء التطور المقلق للتهديد الإرهابي في إفريقيا، بسبب انتشار فاعلين مسلحين غير حكوميين، وتحديداً في منطقة الساحل. وفي

هـذا الصـدد، رحـب الوزيـران بإنشـاء مكتـب فـي الربـاط لبرنامـج الأمـم المتحـدة لمكافحـة الإرهاب والتدريـب فـي إفريقيـا.

18. أشادت بلجيكا بمساهمة المغرب في الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، لاسيما من خلال رئاسته المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وكذا رئاسته المشتركة لمجموعة النقاش المركزة لمنطقة إفريقيا التابعة للتحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش.

19. وبعد أن سجلا تطابقاً في وجهات النظر بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، اتفق الوزيران على مواصلة هذه المشاورات لتعزيز السلام والأمن في المنطقة.

20. وجدد الجانبان، التأكيد على الأهمية القصوى التي تحظى بها المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، معربين عن إدانتهما لأي انتهاك لتلك المبادئ ولاستخدام العنف. وفي هذا الإطار، أعرب الوزيران أيضاً، عن قلقهما البالغ بخصوص تداعيات الحرب في أوكرانيا، وعلى وجه التحديد، تفاقم الأزمة الإنسانية والطاقية والغذائية العالمية، مشيرين إلى أهمية تسهيل وتشجيع توصيل المنتجات الغذائية والزراعية إلى الأسواق العالمية.

21. وفيما يتعلق بقضية الصحراء، جددت الوزيرة البلجيكية دعم بلادها، ومنذ أمد طويل، للمسلسل الذي ترعاه هيئة الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من لدن الأطراف.

كما اتفق الوزيران على الاختصاص الحصري لهيئة الأمم المتحدة في رعاية هذا المسلسل السياسي، مجددين التأكيد على دعمهما لقرار مجلس الأمن رقم 2602، والذي ينص على دور ومسؤولية الأطراف في البحث عن حل سياسي وواقعي وعملي ودائم وقائم على التوافق.

في هذا الإطار، تَعتبِر بلجيكا، مخطط الحكم الذاتي، الذي تقدم به المغرب سنة 2007، مجهودا جاداً وذا مصداقية للمغرب وأساسا جيدا لحل مقبول من لدن الأطراف.

رحب الوزيران بتعيين المبعوث الشخصي للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، السيد ستافان دي ميستورا، مؤكدين على دعمهما النشط لجهوده الرامية إلى الدفع بالعملية السياسية على أساس القرارات الأممية ذات الصلة، الصادرة عن مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة. كما جدد الوزيران دعمهما لجهود بعثة المينورسو.

22. وبخصوص الوضع في الشرق الأوسط، أكد الوزيران التزام بلديهما بحل الدولتين، وباعتراف متبادل، دولة إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيشان جنبا إلى جنب بأمن وسلام، وباعتبار القدس العاصمة المستقبلية للدولتين، ومشددين أيضاً على ضرورة الحفاظ على وضع مدينة القدس وحماية طابعها الخاص كمدينة متعددة الديانات.

23. وأشاد الوزيران بالدور الذي يضطلع به المغاربة المقيمون ببلجيكا والبلجيكيون المقيمون بالمغرب، باعتبارهم ركائز للتقارب بين البلدين. وفي هذا الصدد، اتفقا على أهمية تعزيز أنشطة التعاون الثقافي لتوطيد الروابط بين المغرب وبلجيكا.

24. نوه المغرب وبلجيكا بالتنسيق القائم بينهما في القضايا ذات الاهتمام المشترك على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية.